



Available online at <http://jgu.garmian.edu.krd>

Journal of University of Garmian

<https://doi.org/10.24271/garmian.22090424>



أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات العراقي للمدة (2004 - 2019) دراسة تحليلية

قياسية

على عادل عباس

كلية التقنية كلار-الجامعة التقنية السليمانية

هيمن توفيق عزيز

كلية التقنية كلار-الجامعة التقنية السليمانية

هيمن عادل ولي

بهشي دهروناسي//كؤليجي پهروهده//زانكؤي گهرميان

الخلاصة:

Article Info

Received: September , 2022

Accepted : November ,2022

Published :December , 2022

Keywords

سعر الصرف، ميزان المدفوعات، أثر سعر

الصرف على ميزان المدفوعات.

Corresponding Author

hemin.tawfiq@spu.edu.iq

ali.adilabbas86@gmail.com

hemn.adl@garmian.edu.krd

يعد سعر الصرف حلقة وصل في ربط العلاقات الاقتصادية الدولية، ويمثل أحد الركائز الأساسية في توجيه جميع المعاملات الخارجية للدول، فهو يعكس الوضع الاقتصادي لأية دولة خارجيا وداخليا، وأن لسعر الصرف أهمية كبيرة عند معظم الاقتصاديات العالمية كونه يؤثر بشكل مباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية، بالإضافة إلى ذلك تأثيره على حجم التجارة الخارجية ووضع الميزان التجاري للدولة، لذا تناول البحث قياس أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في العراق للمدة (2004-2019)، وتمثلت مشكلة البحث في قياس مدى فعالية أثر سعر صرف الدينار العراقي على ميزان المدفوعات خلال فترة البحث، ومدى فعالية سياسة البنك المركزي العراقي للحد من ارتفاع اسعار سعر الصرف لتحقيق الاستقرار النقدي، ويعتبر متغير سعر الصرف كأحد أهم أدوات السياسة النقدية الفعالة لحماية الاقتصاد العراقي من الصدمات الخارجية التي يمكن أن تتعرض لها، كون العراق يعد من الدول التي تعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية. ويهدف هذا البحث الى التعرف على أثر سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي على الميزان المدفوعات العراقي خلال المدة (2004-2019).

المقدمة:

حيث اعتمد الباحث في أسلوب بحثه على المنهج التحليلي الوصفي ومن خلال جمع البيانات وتحليلها للتعرف على واقع تغيرات سعر الصرف في الاقتصاد العراقي وأثرها على ميزان المدفوعات، فضلاً عن اعتماد الباحث على المنهج التحليلي القياسي الذي يؤكد النتائج التي تم التوصل اليه. هيكلية البحث :

تم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث رئيسية فيما تناول المبحث الأول الإطار النظري لسعر الصرف من حيث الأهمية وأنواعه أما في مبحث الثاني تناول التأطير النظري لميزان المدفوعات وهيكله في حين اختصت المبحث الثالث بتحليل وقياس أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في العراق للفترة (2004-2019) وفي النهاية ختمت الدراسة بعدد من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: التأطير النظري لسعر الصرف.

أولاً: مفهوم سعر الصرف:

كل دولة لها عملة خاصة يعتبر أساساً لتحديد قيمة كل سلعة من السلع المحلية فيها حسب وجهة نظر المقيمين فيه هي النقود التي يلقي قبولاً عاماً في عملية شراء وبيع السلع، بما ذلك العملات الأجنبية (غيدان، حمه، 2015: 124) ان التبادل التجاري والالتزامات المختلفة بين دول العالم تؤدي الى حقوق وديون على الدول فيما بينهما ولإبقاء هذه الديون والالتزامات بين الدول تجري عملية مبادلة عملات الدول المختلفة في سوق يسمى سوق سعر الصرف الاجنبي، مادامت الاقطار تستخدم عملات مختلفة فإن أي معاملة اقتصادية بينها تتطلب مدفوعات وهذه بالضرورة تتضمن تحويل احدي هذه العملات إلى الأخرى بالسعر السائد أو سعر الصرف. كما يمكن ان يعرف سعر الصرف على انه نسبة مبادلة عملة بعملات أخرى، او هو ثمن عمله بوحدة من عمله أخرى. (الخليل وأخرون: 253) أو بأنه تلك السعر الذي يتم عن طريقه تبادل عملة بعملة أخرى. (السريبي، 2009: 246) أو هو سعر عملة واحدة مقارنة بوحدة عملة ثانية. (القريشي، الشمري، 1993: 507) وكذلك يمكن تعريف سعر الصرف بأنه أداة ربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق المحلي. (السيد علي، 1984: 19).

ثانياً: أهمية سعر الصرف:

تكمن أهمية سعر الصرف في تحقيق الاهداف الاقتصادية الكلية. إذ من خلاله يمكن تحقيق التوازن الداخلي والخارجي للاتجاهات الاقتصادية، حيث ان التوازن الداخلي يمثل في استقرار الاسعار المحلية، أما التوازن الخارجي فيمثل التوازن في ميزان المدفوعات الذي يظهر في مختلف التبادلات التجارية للدولة. إذ إن سعر الصرف يعني الاجراءات والوسائل التي يمكن أن تؤدي من خلالها إلى تحقيق استقرار سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية. (بوعتروس، 2000: 10). إن لسعر الصرف دور هام في النشاطات الاقتصادية و التجارية والاستثمارية الخارجية لأي دولة، ويعتبر حلقة وصل في المجال الاقتصادي للبلد المحلي والعالم الخارجي من ناحية. ومن ناحية أخرى يستخدم سعر الصرف

تشهد الساحة الاقتصادية العديد من التغيرات قد يكون لها تأثيرات مهمة على العلاقات الاقتصادية الدولية ولعل من أهم هذه التغيرات التي تحدث في سعر الصرف والتي يعتبر من أهم الادوات التي تستخدم في توجيه سياسات الدولة الاقتصادية عن طريق السياستين المالية والنقدية والتي كان لها دور مهم في التأثير على القدرة التنافسية الاقتصادية بالنسبة للعديد من دول العالم ومنها العراق لأن العراق يعتبر من الدول النفطية التي تملك امكانيات مادية كبيرة ولذلك توجه لربط عملته الدينار العراقي بالدولار الأمريكي للحفاظ على استقرار اسعار صرف الدينار العراقي امام اهم عملة في عوائد صادراته النفطية و وارداته. وتتم وفق هذا الاساس وبحسنا هذا يقوم على فرضية مفادها هو انعكاس أثرتغيرات سعر صرف الدولار على ميزان المدفوعات العراقي اذ يسלט الضوء على مفهوم سعر الصرف وأهميته وأنوعه والعوامل المؤثرة على سعر الصرف وايضا مفهوم ميزان المدفوعات وهيكل ميزان المدفوعات اضافة عن ذلك تحليل الوصفي لاسعار الصرف بالنسبة للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي ومدى تأثيره على ميزان المدفوعات العراقي .

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من خلال أن للسعر الصرف دور مهم وأساسي في التأثير على ميزان المدفوعات كونه يعد متغير اساسي وهام في السياسة الاقتصادية الكلية.

مشكلة البحث:

بعد سقوط النظام السابق عام (2003) توقفت الصناعات عن انتاج السلع بصورة عامة وفتحت ابواب المنافذ الحدودية امام الاستيراد، مع وجود انخفاض في سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار وعجز قطاع الطاقة والوقود والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي التي كان لها دور مهم في رفع أسعار السلع المستوردة مما أثر بشكل سلبي على انعكاس تغيرات سعر صرف الدولار على الميزان التجاري العراقي .

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- التطرق لمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بسعر الصرف.
 - 2- التعرف على مفهوم ميزان المدفوعات.
 - 3- بيان تطورات تحليل وقياس أثر العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في العراق خلال المدة (2004-2019) وباستخدام نموذج ardl. فرضية البحث:
- وكانت فرضية البحث تنص على وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين متغير سعر الصرف وميزان المدفوعات في العراق للمدة (2004-2019) ، ويمكن القول وجود علاقة ارتباط ذات تأثير معنوي بين متغير سعر الصرف الدينار العراقي ومعدل الاستيرادات والصادرات .

منهجية البحث :

اختلال سعر صرف العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى. (السيد علي، مصدر سابق: 45)
3- أسعار الفائدة:

تؤثر أسعار الفائدة في أسعار الصرف بشكل غير مباشر، فانخفاض أسعار الفائدة مع توفر الفرص الاستثمارية، يؤدي إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال بهدف الاستثمار، مما ينشط الاقتصاد الوطني، ويؤدي إلى تحسن قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى، وفي حال ارتفاع أسعار الفائدة يضعف التوجه للاقتراض من قبل المستثمرين وينتج عن ذلك انخفاض النمو الاقتصادي وينعكس ذلك على قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى. (حامد، مصدر سابق: 8)

المبحث الثاني: التأطير النظري لميزان المدفوعات

أولاً: مفهوم ميزان المدفوعات:

ليست السلع والخدمات وحدهما يتحركان كالصادرات والاستيرادات بين الاقطار المختلفة مقابل مدفوعات نقدية، بل هناك أيضاً تدفقات رأسمالية ونقدية أخرى. ويجمع كل قطر جميع معاملاته السنوية في السلع والخدمات والنقد ورأس المال بصورة عرض أو كشف محاسبي سنوي يدعى (ميزان المدفوعات) مشابه لميزانية الأرباح والخسائر التي يضعها المشروع الاعتيادي، ومثل هذا الكشف لا يظهر فقط ما بيع وما اشترى من السلع والخدمات وإنما أيضاً الكيفية التي تم بها تمويل أي اختلاف بينهما، ويوزج ميزان المدفوعات في جدول مفصل معاملات القطر مع العالم الخارجي وهو تلخيص ذو جانبين لتلك المعاملات، واسلوب لتنظيم الاستلامات والمدفوعات النقدية مقابل تلك المعاملات الدولية لقطر ما خلال فترة زمنية معينة كسنة مثلاً. (السيد علي، 1984: 259)
ويعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل محاسبي منظم تدرج فيه كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين (المقيمين) في الدولة و(المقيمين) في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة. (امين، 2007: 186)

ثانياً: هيكل ميزان المدفوعات

1- الحساب الجاري: ويتكون الميزان التجاري مما يلي:
أ- الميزان التجاري: وهو عبارة عن صافي الصادرات السلعية أي الصادرات ناقصاً الواردات من السلع.
ب- ميزان الخدمات: ويشمل المقبوضات مطروحا منها المدفوعات على الخدمات المختلفة من سياحة وسفر وخدمات بنكية وحوالات العاملين والنقل والخدمات الحكومية وغيرها.
ج- تحويلات جارية: ويشمل هذا البند المساعدات سواء كانت عينية أو غير عينية لا يترتب عليها التزامات مالية أو حقيقية من أي نوع.
2- الميزان الرأسمالي: ويشمل صافي التدفقات الأصول المالية من وإلى البلاد. ويدخل في هذا الإطار الإستثمارات المباشرة من شراء العقارات وبناء المصانع والاستثمارات المالية، والموجودات والمطلوبات الرأسمالية للحكومة بما في ذلك من القروض الحكومية والخاصة.

كمؤشر لقياس تناقصية البلد. (حامد، 2011: 2) إضافة إلى ذلك فإن سعر الصرف يجسد أداة ربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، فضلاً عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، وهو بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية، فالسعر العالمي والسعر للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف. (بلقاسم، 2003)
ثالثاً: أنواع سعر الصرف:

1- سعر الصرف الاسمي: يمكن تعريف سعر الصرف الاسمي هو سعر العملة الأجنبية مقابل عدد وحدات العملة المحلية ويقصد بها (سعر الصرف الاسمي الجاري) وينقسم سعر الصرف الاسمي الى قسمين كما يلي:

أ- سعر الصرف الرسمي الذي يختص بالتبادلات التجارية (الرسمية).
ب- سعر الصرف الموازي التي يتم التعامل فيها في الأسواق الموازية (السوداء).
2- سعر الصرف الفعلي: وهو الذي يعطي القيمة الفعلية للعملة الوطنية مقارنة بعملة أجنبية، وهذا السعر يعكس تطور المنافسة في الأسعار لدولة ما مقارنة بدولة أخرى، آخذين بعين الاعتبار تطور سعر الصرف الاسمي وحركة الأسعار في البلد المعني وباقي العالم. بتعبير آخر يمكن القول بأنه مقياس لأسعار السلع المحلية مقارنة بأسعار السلع الأجنبية، عندما يتم تقييمها بعملة موحدة. (حجيرة وآخرون، 2008: 27)
3- سعر الصرف الفعلي الحقيقي: يعد ذلك المؤشر الذي يقيس مقدار التغيير للعملة المعنية من سعر صرفها مقابل عدة عملات أخرى ضمن فترة زمنية معينة، وكذلك يعبر سعر الصرف الفعلي الحقيقي عن متوسط عدة أسعار صرف ثنائية ويعد كمؤشر في زيادة القدرة التنافسية للبلد تجاه البلدان الخارجية (امين صيد: 2013: 25,24)

رابعاً: العوامل المؤثرة في سعر الصرف:

1- عرض النقد:
كان الكلاسيك يرون ومن خلال النظرية الكمية للنقود بان هنالك علاقة قائمة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وهذه العلاقة تكون بنفس النسبة ونفس الاتجاه. وقد أكدت المدرسة النقدية بزعامه ملتون فريدمان على أهمية النقود في التأثير على المستوى العام للأسعار إلا انه ليس بالصورة التي تصورها الكلاسيك. (بخيت، 2005: 11)
2- الديون الخارجية:
تعد المديونية الخارجية واحده من الاعباء التي تثقل كاهل الاقتصاد الوطني فضلاً عن خدمة المديونية المتمثلة باقتصاد الفوائد السنوية وقد تلجأ بعض الدول الى جدولة ديونها مع الدائنين مقابل فوائد عالية الامر الذي يجعل هذه الدول تسدد الفوائد على الأقساط الأصلية وهذا يعني

0.14-	1467	2006
14.45-	1255	2007
4.94-	1193	2008
1.93-	1170	2009
0	1170	2010
0	1170	2011
0.34-	1166	2012
0	1166	2013
1.89	1188	2014
0.17	1190	2015
0	1190	2016
0	1190	2017
0	1190	2018
0	1190	2019

المصدر - البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والابحاث - نشرات سنوية مختلفة .

من الجدول اعلاه يتضح لنا ان التغيرات في اسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الاميركي غير مستقر ومتذبذب خلال فترة المستخدمة في البحث وهذا يؤثر بشكل سلبي او ايجابي على قيمة العملة الوطنية وبالتالي على الميزان المدفوعات حيث يتبين ان سعر الصرف في عام (2004) كان (1453) دينار مقابل كل دولار بسبب استبدال العملة القديمة بعملة جديدة والدخول للتداول وقبول العام بسبب الأمان وصعوبة تزويرها مما زاد الطلب على العملة الجديدة كمخزن للقيمة وكذلك الشروع بتطبيق مزاد العملة. وفي عام (2005) تدهور سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار ليصبح (1469) , وهذا التدهور ناجم عن تردي الوضع الأمني وصعوبة الانتقال بين المحافظات مما أدى الى ارتفاع تكاليف المواد كالنفط والبتزين والمواد الأخرى وهذا يعد تدهوراً طفيفاً، أذ عاد سعر الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار الى الزيادة والتحسن بوتيرة مستمر خلال الفترة (2006-2008) في المزاد العملة، وفي المدة ما بين (2009-2016) شهدت استقراراً واضحاً في سعر الصرف الدينار العراقي حيث ان هذا الاستقرار والتحسن في قيمة العملة الوطنية (الدينار العراقي) مما أدى إلى زيادة ثقة الأفراد بشكل نسبي وضيق ظاهرة الدولار التي يعاني الاقتصاد العراقي منها. أما الفترة (2017-2018-2019) حافظ سعر الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار الاميركي عند نافذة بيع العملة الأجنبية حيث بلغ قيمته (1190) دينار عراقي مقابل دولار واحد وهذا المؤشر يدل على نجاح السياسة النقدية الذي اتبعها البنك المركزي العراقي خلال هذه السنوات في تحقيق نسبة عالية من الاستقرار والتحسن في سعر الصرف الدينار العراقي.

3-الميزان الإجمالي: ويعبر هذا الميزان عن محصلة الحساب الجاري مضافاً إليها محصلة حساب رأس المال، فهو مجموع نتيجة الحسابين السابقين. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الحسابات السابقة أما أن تكون في حالة عجز او فائض. ففي حالة الحساب الجاري إذا كانت الصادرات من السلع والخدمات أكبر من المستوردات منها فسيكون الميزان في حالة فائض والعكس يجعل الميزان في حالة عجز، وكذلك الحال بالنسبة لحساب رأس المال، فإذا كانت التدفقات الخارجية أكبر من الداخلية فإن الحساب سيكون في حالة عجز، والعكس يجعل الحساب في حالة فائض. أما الحالة النهائية للميزان الأجمالي فتعتمد على محصلة جمع الوضع النهائي لكلا الحسابين السابقين مما يعني أن الميزان الإجمالي إما أن يكون في حالة عجز أو فائض. (الوزني والرفاعي، 2008: 372-374)

4-حساب الذهب النقدي :- عن طريق هذا الحساب يتم تسوية المدفوعات عن طريق التعاملات الاجنبية او الذهب بين الدول ويعد من احد وسائل الدفع الأكثر قبولاً في التعاملات الدولية والوفاء بالالتزامات فالدولة التي تعاني من العجز فيتم تسوية ميزان مدفوعاته من خلال تصدير الذهب الى الخارج اما في حالة الفائض يتم شراء نسبة من الذهب من خلال الفائض الموجود لديها . ويتم تسوية ميزان المدفوعات من مقدار الذهب الذي يحتفظ به البنك المركزي كغطاء نقدي للعملة او كاحتياطي وكذلك يتم تسجيل حركة الذهب في هذا الحساب بالجانب الدائن والجانب المدين. (حسام علي واخرون :2002: 22) .

المبحث الثالث -تحليل وقياس أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في العراق للمدة (2004-2019).

اولاً: تحليل التغيرات (سعر الصرف وميزان المدفوعات):

مما تبين لنا سابقاً ان ميزان المدفوعات هو السجل الأساسي المنظم و الموجز الذي يتم فيها تسجيل جميع المعاملات التجارية التي تتم بين الدول و المواطنين و المؤسسات محلية لبلد ما مع دولة أخرى خلال فترة زمنية موجزة عادة ما تكون سنة واحدة. كما تبين لنا ان التغيرات في سعر الصرف هو العامل الأكثر تأثيراً على ميزان المدفوعات (الصادرات والاستيرادات) للبلد، فإذا كان هناك اختلال محدد في ميزان المدفوعات يؤثر بشكل مباشر او غير مباشر على قيمة سعر الصرف للعملة المحلية . كما ان قيمة سعر صرف العملة الوطنية متذبذب وغير مستقرة لاسباب عديدة التي يمر بها البلد ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي :-

جدول (1) سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الاميركي للمدة (2004-2019)

السنة	سعر صرف الدينار مقابل الدولار(1)	نسبة التغير السنوي % (2)
2004	1453	-23.36
2005	1469	1.10

47.803	2011
59.006	2012
59.349	2013
53.177	2014
39.045	2015
34.208	2016
37.866	2017
45.736	2018
58.138	2019

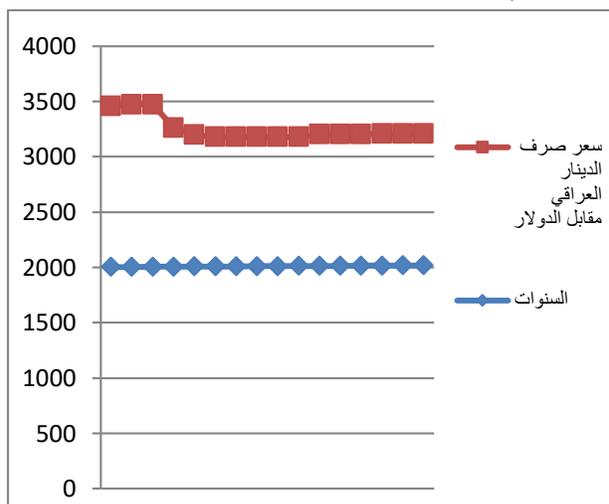
المصدر - البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والابحاث - نشرات سنوية مختلفة.

نلاحظ من الجدول اعلاه انه يوجد تغيرات في مستوى الاستيرادات بين الارتفاع والانخفاض, إذ بلغت في عام(2004) قيمة الاستيرادات (21.302) مليون دينار بسبب تغيرات التي حصل في اتجاهات الاستهلاك من قبل الافراد لتحسن الوضع المعاشي لهم وتغير نظام الحكم في العراق ومن ثم ارتفعت في عام (2005) حيث بلغت (23.532) مليون دولار وأما في عامي (2006,2007) انخفضت قيمة الاستيرادات لتكون على التوالي (20.892) ، (19.556) مليون دولار، ومن ثم بعدها استمرت بالارتفاع من عام (2008) لغاية (2014) حيث بلغت قيمة الاستيرادات في عام (2008) (35.496) مليون دولار وفي عام (2014) بلغت قيمة الاستيرادات (53.177) مليون دولار والسبب نتيجة لارتفاع الكبير في الاسعار لأن العراق يعتمد على النفط في القسم الاكبر من صادراته مما أدى ذلك على زيادة الأجور والرواتب ووزيادة التشغيل مما انعكس ذلك على زيادة الانفاق الاستهلاكي وكذلك زيادة الاستيرادات لكافة السلع ، وبعد ذلك انخفضت قيمة الاستيرادات بشكل كبير في الأعوام (2015) ، (2016) ، (2017) لتكون على التوالي (39.045) ، (34.208) ، (37.866) مليون دولار ويرجع سبب ذلك الانخفاض في قيمة الاستيرادات إلى الانخفاض في اسعار النفط , وكما ذكرنا سابقاً اعتماد العراق في التصدير على المورد الواحد مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات مما انعكس ذلك على انخفاض الاجور والرواتب وكذلك قلة فرص العمل وهذا ما أثر بشكل سلبي على قيمة الاستيرادات، وفي عامي (2018) إن قيمة الاستيرادات أرتفع حيث بلغت (45.736) مليون دولار والسبب يرجع إلى زيادة اسعار النفط وكذلك الانفاق الإستهلاكي للأفراد، أما في عام (2019) ارتفعت قيمة الاستيرادات حيث بلغت (58.138) مليون دولار. والشكل ادناه يوضح ذلك :-

الشكل رقم (2) مجموع الاستيرادات العراقية للمدة (2019-2004) مليون دولار

ويمكن ملاحظة التغيرات في سعر الصرف خلال فترة المستخدمة في البحث اي ارتفاع في قيمة العملة المحلية وكذلك استقرار سعر الصرف في بعض الاعوام وان كان هناك تغير فهو طفيف جداً والشكل البياني التالي يوضح ذلك :-

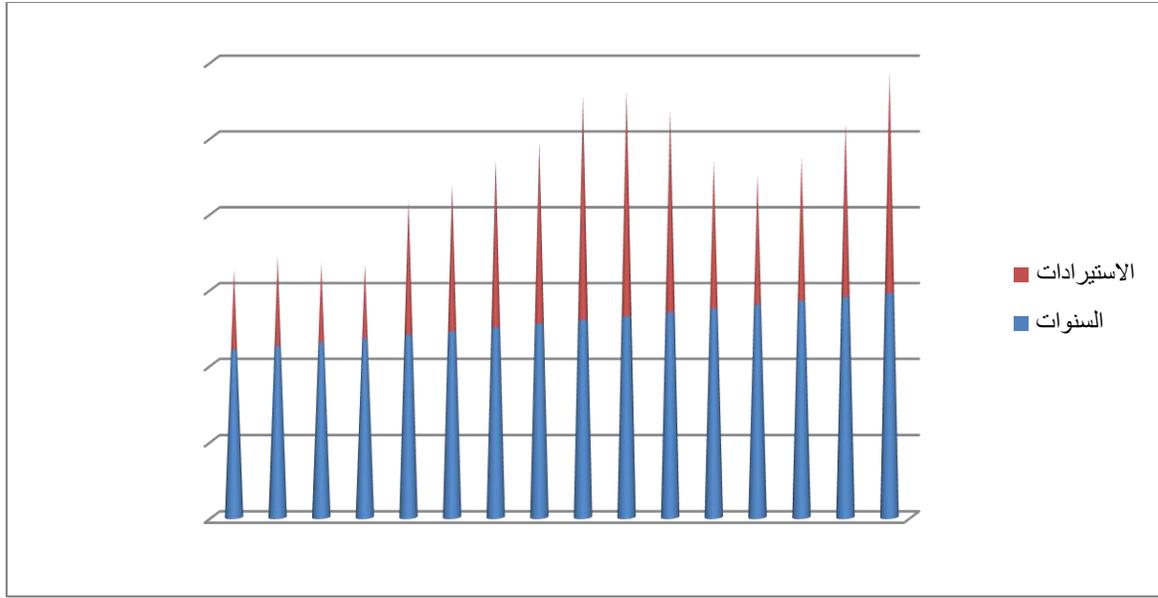
الشكل رقم (1) سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي للمدة (2019-2004)



المصدر: من اعداد الباحث استنادا الى بيانات الجدول رقم (1)

أما فيما يخص الاستيرادات العراقية ومن ملاحظة الجدول رقم (2) يتبين الاتي :-
جدول رقم (2) مجموع الاستيرادات العراقية للمدة (2019-2004) مليون دولار

السنة	الاستيرادات
2004	21.302
2005	23.532
2006	20.892
2007	19.556
2008	35.496
2009	38.437
2010	43.915



المصدر: من اعداد الباحث استنادا الى بيانات الجدول رقم (2)

اما فيما يخص الصادرات العراقية ومن خلال ملاحظة الجدول (3) والذي يمثل صادرات العراق النفطية وغير النفطية وكالاتي :-
جدول (3) صادرات العراق النفطية وغير النفطية للمدة (2019-2004) مليون دولار

السنة	الصادرات النفطية (1)	الصادرات غير النفطية (2)	مجموع الصادرات (3)	نسبة الصادرات النفطية الى مجموع الصادرات % (4)	نسبة الصادرات غير النفطية الى مجموع الصادرات % (5)
2004	17455.7	354.3	17810	98.01	1.99
2005	23199.4	498	23697.4	97.90	2.10
2006	29708.1	821.3	30529.4	97.31	2.69
2007	37847.1	1739.9	39587	95.60	4.40
2008	61883.7	1842.3	63726	97.11	2.89
2009	38964.7	465.7	39430.4	98.82	1.18
2010	51453	310.6	51763.6	99.40	0.60
2011	79407.5	273	79680.5	99.66	0.34
2012	93778.5	430.1	94208.6	99.54	0.46
2013	89349.8	418.1	89767.9	99.53	0.47
2014	83538.8	442.1	83980.9	99.47	0.53
2015	43058.6	382.9	43441.5	99.12	0.88
2016	40493.8	90.2	40585	99.77	0.23
2017	57559.1	215.8	57774.9	99.63	0.37
2018	86359.9	125.2	86485.1	99.85	0.15
2019	81585.2	485.2	82070.4	99.40	0.60

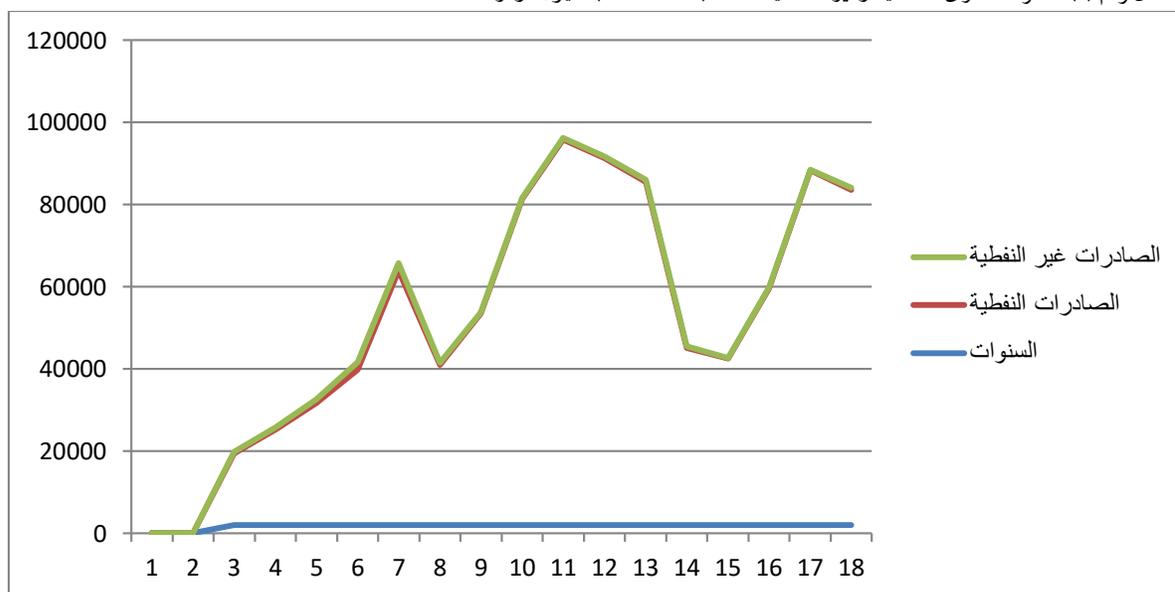
المصدر -- البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والابحاث - نشرات سنوية مختلفة .

الاعوام السابقة لها انخفاضاً شديداً حيث بلغت (43058.6) مليون دولار والصادرات غير النفطية (382.9) مليون دولار، ألا إنها تشكل النسبة الأكبر من مجموع الصادرات رغم هذا الانخفاض، وفي عام (2016) انخفض قيمة الصادرات النفطية حيث بلغت (40493.8) مليون دولار ونسبة (99.77%) وقيمة الصادرات غير النفطية بلغت (90.2) مليون دولار، أي بنسبة (0.23%) والسبب يعود في ذلك إلى الانخفاض الكبير في أسعار النفط عالمياً وهذا يؤثر بشكل واضح على الاقتصاد العراقي، يعتمد على الصادرات النفطية فقط لأن اقتصاده ريعي، أما في عام (2017) بلغت قيمة الصادرات النفطية (57559.1) مليون دولار وبنسبة (99.63%) في حين بلغت الصادرات غير النفطية (215.8) مليون دولار أي نسبة (0.37%) وفي عام (2018) بلغت الصادرات النفطية قيمة (86359.9) مليون دولار مقارنة بالعام السابق نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية وتشكل نسبة (99.85%) وكذلك بلغت الصادرات غير النفطية (125.2) مليون دولار وبنسبة (15%)، حيث أن قيمة الصادرات النفطية انخفضت في عام (2019) مقارنة بالعام السابق بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية مما بلغت (81585.2) مليون دولار ونسبة (99.40%) وبلغت قيمة الصادرات غير النفطية (485.2) مليون دولار، أي بنسبة (0.60%) والشكل البياني الآتي يوضح ذلك.

بلغت نسبة الصادرات النفطية في عام (2004) (98.01%) أما نسبة الصادرات غير النفطية بلغت (1.99%) وفي عام (2012) بلغت نسبة الصادرات أعلى معدل وبقية (93778.5) مليون دولار ونلاحظ هنالك تذبذب خلال هذه الفترات صادرات العراق النفطية وغير النفطية ولكن نلاحظ بشكل عام أن الصادرات غير النفطية لم ترتفع بنسبة أكبر من الصادرات النفطية لأن العراق يعتمد على الصادرات النفطية، إذ بلغ مجموع الصادرات النفطية وغير النفطية في العراق في عام (2012) (94208.6) مليون دولار، وإن نسبة الصادرات النفطية إلى مجموع الصادرات حيث بلغت (99.54%) وكان نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات (0.60%) والتي تمثل أغلب المنتجات الزراعية كالشعير والقمح وغيرها.

وقد انخفضت الصادرات النفطية بعد عام (2012) قياساً بالاعوام التي سبقتها وفي عام (2013) حيث بلغت قيمة الصادرات النفطية (89349.8) مليون دولار والصادرات غير النفطية (418.1) مليون دولار وبنسبة (99.53%) للصادرات النفطية والصادرات غير النفطية بنسبة (0.47%) من إجمالي الصادرات العراقية، أما في عام (2014) حيث بلغت (83538.8) مليون دولار الصادرات النفطية و(442.1) مليون دولار الصادرات غير النفطية أي بنسبة (99.47%) الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية بنسبة (0.53%) من مجموع الصادرات العراقية، نلاحظ هناك ارتفاع كبير في قيمة الصادرات النفطية في عام 2014 وما قبلها والسبب يرجع إلى ارتفاع أسعار النفط عالمياً حيث بلغ سعر برميل النفط ما يقارب (140) دولار للبرميل الواحد في بعض الاعوام وهذا ما ظهر واضحاً، إذ بلغت قيمة الصادرات النفطية نسبته (99%) من مجموع الصادرات، فقد انخفضت قيمة الصادرات النفطية في عام (2015) عن

الشكل رقم (3) صادرات العراق النفطية وغير النفطية للمدة (2004-2019) مليون دولار



المصدر: من اعداد الباحث استنادا الى بيانات الجدول رقم (3)

حيث يرمز (X) الى متغير المستقل سعر الصرف ، أما (Y1) فهي ترمز إلى متغير التابع الاستيرادات و(Y2) للصادرات ويمتد فترة البحث من (2004-2019)، وهي مدة غير كافية لأجراء طرق القياسي الحديثة، لذلك تم تحويل البيانات إلى بيانات شهرية، إذ يوفر برنامج Eviews9 إمكانية تحويل البيانات من سنوية إلى شهرية.

1: اختبار السكون السلاسل الزمنية

للكشف عن مدى سكون السلاسل الزمنية يوجد عدة اختبارات (اختبار فيليبس بيرون P-P واختبار ديكي فوللر المطور ADF)، إذ تعتبر هذه الاختبارات أكثر دقة في الكشف عن مدى سكون استقرارية السلاسل الزمنية ومعرفة رتبة تكامل السلاسل الزمنية .

ثانياً: متغيرات الدراسة والتوصيف الدالي

من أجل تحقيق الأهداف وفرضيات الدراسة، تم تحديد المتغير المستقل (سعر الصرف) والتابع (الصادرات والاستيرادات) وكما في الجدول التالي :

جدول رقم (4) متغيرات الدراسة

الدلالة	الرمز	التوصيف
سعر الصرف	X	متغير مستقل
الاستيرادات	Y1	متغير تابع
الصادرات	Y2	متغير تابع

المصدر من عمل الباحث

الجدول (5) نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات البحث عند المستوى الأصلي

اختبار فيليبس – بيرون المستوى الأصلي				
		X	Y1	Y2
With Constant	t-Statistic	-1.9358	-1.5725	-1.0583
	Prob.	0.3142	0.4906	0.7269
		n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.3532	-1.8166	-1.1622
	Prob.	0.865	0.6849	0.9094
		n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.3785	0.038	-0.8409
	Prob.	0.1545	0.6912	0.3477
		n0	n0	n0
فيلبس – بيرون عند فرق الأول				
		d(X)	d(Y1)	d(Y2)
With Constant	t-Statistic	-7.9245	-7.8756	-7.7571
	Prob.	0	0	0
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-8.1395	-7.8354	-7.8322
	Prob.	0	0	0
		***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.8102	-7.8102	-7.8102
	Prob.	0	0	0
		***	***	***

تعني العلامة (*) معنوي إحصائياً عند المستوى (0.10) ، والعلامة (**) تعني معنوي عند مستوى (0.05) ، والعلامة (***) تعني معنوي عند

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9).

وعليه يتم أخذ الفرق الأول للمتغيرات والتأكد من مدى سكون (استقرارية السلاسل الزمنية).

مستوى (0.01) العلامة (no) تعني عدم المعنوية . نلاحظ من الجدول أعلاه ان متغيرات الدراسة لم تستقر بالفرق اصلي يلاحظ من خلال الجدول (5) نلاحظ من الجدول أعلاه ان متغيرات الدراسة(السلسلة الزمنية) لم تستقر وغير ساكنة عندالفرق الأصلي،

الجدول (6) نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات البحث عند الفرق الأول

اختبار فيليبس – بيرون				
		X	Y1	Y2
With Constant	t-Statistic	-1.9354	-1.5725	-1.0412
	Prob.	0.3144	0.4906	0.7334
		n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.0594	-1.7941	-1.1622
	Prob.	0.5571	0.6959	0.9094
		n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.3467	0.038	-0.8409
	Prob.	0.1633	0.6912	0.3477
		n0	n0	n0
At First Difference				
		d(X)	d(Y1)	d(Y2)
With Constant	t-Statistic	-7.9245	-7.8756	-7.7571
	Prob.	0	0	0
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-8.1134	-7.8355	-7.8323
	Prob.	0	0	0
		***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.8102	-7.8102	-7.8102
	Prob.	0	0	0
		***	***	***

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9).
نلاحظ من جدول أعلاه ان متغيرات الدراسة (السلسلة الزمنية) أصبحت مستقرة عند الفرق الأول.

2:التقدير الأولي لنموذج ARDL لمتغيرات البحث(سعر الصرف والاستيرادات)

يبين الجدول (7) نتائج التقدير الأولي لنموذج ARDL للعلاقة بين المتغيرات الداخلة في الدراسة (سعر الصرف والاستيرادات)وكالاتي :

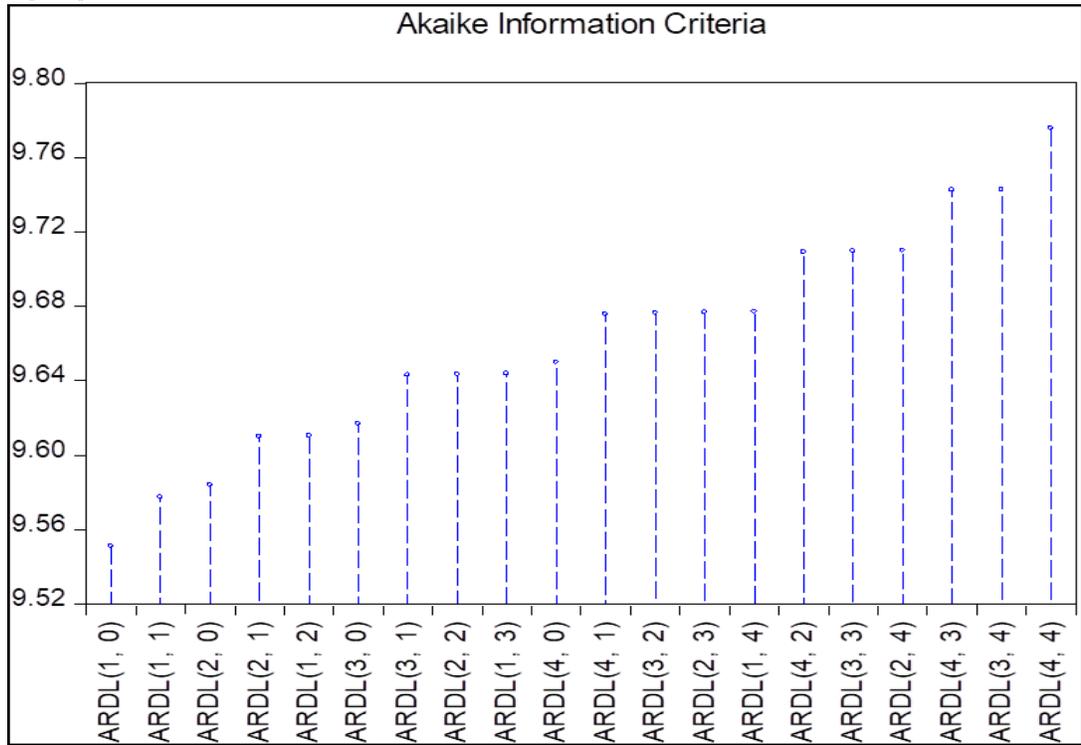
الجدول (7) نتائج التقدير الأولي لنموذج ARDL لمتغيرات البحث

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y1(-1)	1.434595	0.125791	11.40463	0
Y1(-2)	-0.33405	0.216206	-1.54506	0.1288

Y1(-3)	-0.089	0.213262	-0.41731	0.6783
Y1(-4)	-0.39348	0.214817	-1.83168	0.0731
Y1(-5)	0.553817	0.217712	2.543805	0.0142
Y1(-6)	-0.26602	0.118871	-2.23792	0.0298
X	965.6202	327.1968	2.951191	0.0048
X(-1)	-1119.96	319.1759	-3.50893	0.001
C	243421.4	85095.5	2.860568	0.0062
R-squared	0.986714	Mean dependent var		554194.5
Adjusted R-squared	0.984545	S.D. dependent var		299117.3
S.E. of regression	37185.47	Akaike info criterion		24.02695
Sum squared resid	6.78E+10	Schwarz criterion		24.34667
Log likelihood	-687.781	Hannan-Quinn criter.		24.15148
F-statistic	454.8968	Durbin-Watson stat		1.914294
Prob(F-statistic)	0			

أن قيمة اختبار F-statistic قد بلغت (454.8968) وأنها معنوية عند مستوى أقل من (1%) مما يعني معنوية النموذج المستخدم في تقدير علاقة الأجل الطويل والأجل القصير ، كما أن النموذج الذي تم اختياره حسب منهجية ARDL هو (1,0) حسب معايير اختبارات فترة الإبطاء (HQ, BIC, AIC) ، إذ يتم اختيار طول الإبطاء الذي يعطي أقل قيمة لهذه المعايير.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9).
يلاحظ من خلال الجدول (7) الذي يبين نتائج التقدير الأولي للنموذج أن معامل التحديد R-squared بلغ (0.986) أي إن المتغير المستقل تفسر في المتغير التابع بنسبة (98%) ، حيث أن (2%) تدخل ضمن حد الخطأ، كما



الشكل (4) نتائج فترات الإبطاء المثلى حسب طريقة (AIC)

3: اختبار الحدود للعلاقة بين المتغيرات

لمعرفة وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغير المستقل والمتغير التابع عليه يتم احتساب قيمة إحصائية (F) فإذا كانت قيمة إحصائية (F)

المحسوبة أقل من قيمة إحصائية (F) الجدولية فإننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، ويحدث العكس إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر قيمة (F) الجدولية فإننا نرفض فرضية العدم (H0) ونقبل الفرضية البديلة (H1).
الجدول (8) نتائج اختبار الحدود لنموذج ARDL للعلاقة بين المتغيرات البحث

Test Statistic	Value	K
F-statistic	6.273387	1
Critical Value Bounds		
Significance	10 Bound	11 Bound
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.50%	4.18	4.79
1%	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9).

من خلال الجدول (8) تظهر النتائج بأن قيمة إحصائية (F) المحسوبة F-statistic والبالغة (6.273) هي أكبر من إحصائية (F) الجدولية عند الحد الأعلى و مستوى الدلالة (1%) والبالغة (5.58) وهذا يعني رفض فرضية العدم القائل بعدم وجود علاقة تكامل المشترك بين بين متغيرات الدراسة، ويتم قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقل سعر الصرف والمتغير التابع الاستيرادات مما يعني وجود علاقة تكامل مشترك بينهما، وهذا يستوجب تقدير معالم الأجل الطويل والأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ .

4:تقدير معالم الأجل الطويل والأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

بعد إجراء اختبار الحدود والتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغير المستقل فإنه يستلزم الآن تقدير معالم الأجل الطويل ومعلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ.

الجدول (9) نتائج تقدير معالم الأجل الطويل والأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y1(-1))	0.528728	0.116922	4.522049	0
D(Y1(-2))	0.194678	0.127075	1.531997	0.132
D(Y1(-3))	0.105683	0.129719	0.814705	0.4192
D(Y1(-4))	-0.28779	0.131508	-2.18841	0.0334
D(Y1(-5))	0.266023	0.113477	2.344292	0.0232
D(X)	965.6202	283.93	3.400909	0.0013
CointEq(-1)	-0.09413	0.021269	-4.42587	0.0001
Cointeq = Y1 - (-1639.6478*X + 2585942.7809)				
Long Run Coefficients				

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y1	-1639.65	613.3915	-2.67309	0.0102
C	2585943	743224.9	3.479354	0.0011

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9).

من نتائج جدول (9) نجد الآتي:

1- معلمة تصحيح الخطأ سالبة (-0.09) ومعنوية عند مستوى أقل من (1%) هذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من سعر الصرف الى الاستيرادات في العراق خلال المدة (2004-2019).

2- تظهر نتائج الاستجابة طويلة الأجل وجود تأثير عكسي معنوي (سعر الصرف) عند مستوى معنوية (1%) على الاستيرادات، وهذه النتيجة جاءت مخالفة لمنطق النظرية الاقتصادية ويعزى الباحث أن السبب في ذلك هو أن ارتفاع قيمة الدينار العراقي يؤدي الى زيادة استيرادات الافراد من السلع في الخارج لأنه أصبحت رخيصة إضافة عن ذلك أن العراق بشكل كبير يعتمد على استيرادات السلع من الخارج وهذا مما يؤدي الى زيادة رغبات الافراد من استيراداتهم.

5: التقدير الأولي لنموذج ARDL لمتغيرات البحث (سعر الصرف والصادرات)

يبين الجدول (10) نتائج التقدير الأولي لنموذج ARDL للعلاقة بين المتغيرات الداخلة في الدراسة

(سعر الصرف والصادرات) وكالاتي:

الجدول (10) نتائج التقدير الأولي لنموذج ARDL لمتغيرات البحث

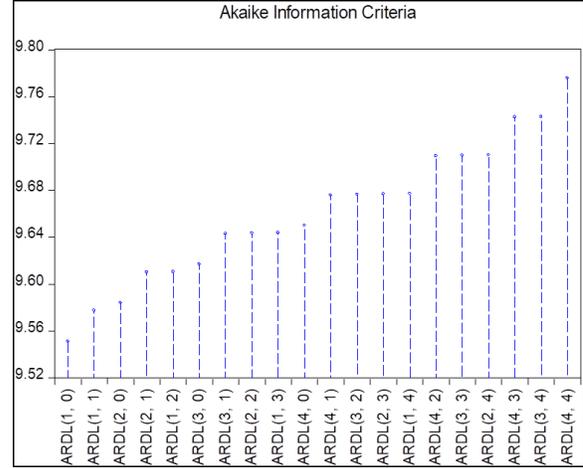
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
X(-1)	0.932225	0.034452	27.05848	0
Y2	-9.49E-06	1.86E-05	-0.51044	0.6116
C	82.57099	45.25706	1.824489	0.0731
R-squared	0.936504	Mean dependent var		1235.159
Adjusted R-squared	0.934388	S.D. dependent var		108.0375
S.E. of regression	27.67364	Akaike info criterion		9.525286
Sum squared resid	45949.83	Schwarz criterion		9.62734
Log likelihood	-297.047	Hannan-Quinn criter.		9.565424
F-statistic	442.4742	Durbin-Watson stat		2.032903

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9).
المعايير. (HQ, BIC, AIC) إذ يتم إختيار طول الإبطاء الذي يعطي أقل قيمة لهذه

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9).
المعايير. (HQ, BIC, AIC) إذ يتم إختيار طول الإبطاء الذي يعطي أقل قيمة لهذه

يلاحظ من خلال الجدول (10) الذي يبين نتائج التقدير الأولي للنموذج أن معامل التحديد R-squared بلغ (0.936) أي إن المتغير المستقل تفسر في المتغير التابع بنسبة (93%)، حيث أن (7%) تدخل ضمن حد الخطأ، كما أن قيمة اختبار F-statistic قد بلغت (442.4742) وأنها معنوية عند مستوى أقل من (1%) مما يعني معنوية النموذج المستخدم في تقدير علاقة الأجل الطويل والأجل القصير، كما أن النموذج الذي تم اختياره حسب منهجية ARDL هو (0، 1) حسب معايير اختبارات فترة الإبطاء

Test Statistic	Value	k
F-statistic	6.725174	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.50%	4.18	4.79
1%	4.94	5.58



الشكل (5) نتائج فترات الإبطاء المثلى حسب طريقة (AIC)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9).

من خلال الجدول (11) تظهر النتائج بأن قيمة إحصائية (F) المحسوبة F-statistic والبالغة (6.725) هي أكبر من إحصائية (F) الجدولية عند الحد الأعلى و مستوى الدلالة (1%) والبالغة (5.58) وهذا يعني رفض فرضية عدم القائل بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، ويتم قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير المستقل سعر الصرف والمتغير التابع الصادرات مما يعني وجود علاقة تكامل مشترك بينهما، وهذا يستوجب تقدير معلمات الأجل الطويل والأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ.

7:تقدير معلمات الأجل الطويل والأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ بعد إجراء اختبار الحدود والتأكد من وجود علاقة تكامل المشترك بين المتغير التابع والمتغير المستقل فإنه يستلزم الآن تقدير معلمات الأجل الطويل ومعلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ.

6: اختبار الحدود للعلاقة بين المتغيرات

لمعرفة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير المستقل والمتغير التابع عليه يتم احتساب قيمة إحصائية (F) فإذا كانت قيمة إحصائية (F) المحسوبة أقل من قيمة إحصائية (F) الجدولية فإننا نقبل فرضية عدم ونرفض الفرضية البديلة، ويحدث العكس إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر قيمة (F) الجدولية فإننا نرفض فرضية عدم (H0) ونقبل الفرضية البديلة (H1).

الجدول (11) نتائج اختبار الحدود لنموذج ARDL للعلاقة بين المتغيرات البحث

الجدول (12) نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل والأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y2)	-0.000045	0.000053	-0.85383	0.3966
CointEq(-1)	-0.066707	0.028876	-2.31011	0.0243
Cointeq = X - (-0.0001*Y2 + 1218.3076)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y2	-0.00014	0.000254	-0.55048	0.02345
C	1218.307649	98.77645	12.33399	0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9) .

من نتائج جدول (12) نجد الآتي :

1- معلمة تصحيح الخطأ سالبة (-0.06) ومعنوية عند مستوى أقل من 1% هذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من سعر الصرف الى الصادرات في العراق خلال المدة (2004-2019).

2- تظهر نتائج الاستجابة طويلة الأجل وجود تأثير عكسي معنوي (سعر الصرف) عند مستوى معنوية 1% على الصادرات، وهذه النتيجة جاءت مطابقة للمنطق الاقتصادي ويرى الباحث فأن ارتفاع سعر الصرف الدينار العراقي يؤدي إلى انخفاض معدل الصادرات بسبب أن العراق من البلدان النفطية التي يعتمد على قطاع النفط في صادراته والتي تحدد بمتغيرات دولية تكون عرضة للتقلبات والأزمات الخارجية لا سيما تغيرات في سعرها وكذلك المتغيرات داخلية فضلاً عن كمية المستخرجة والمصدرة من النفط، لذلك فأن زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة العملات الأجنبية مما تنعكس بشكل إيجابي في تحسين قيمة العملة المحلية من الدينار العراقي.

8: اختبار سلامة نموذج ARDL

أولاً: اختبار ثبات الارتباط الذاتي (ARCH)

من خلال الجدول (13) نلاحظ أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي عدم تجانس التباين لأن قيم كل من Prob. F و Prob. Chi-Square غير معنوية وأكبر من مستوى 5%)

الجدول (13) اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.036623	Prob. F(2,58)	0.9641
Obs*R-squared	0.07946	Prob. Chi-Square(2)	0.961

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9).

ثانياً: اختبار ثبات تجانس التباين (ARCH)

من خلال الجدول (14) نلاحظ أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين لأن قيم كل من Prob. F و Prob. Chi-Square غير معنوية وأكبر من مستوى 5%).

الجدول (14) نتائج اختبار ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.010471	Prob. F(1,60)	0.9188
Obs*R-squared	0.010818	Prob. Chi-Square(1)	0.9172

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9).

4. الوزني، خالد واصف و الرفاعي ، احمد حسين ، (2008)، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، عمان، دار الوائل للنشر.
5. امين ،هجر عدنان زكي ،(2007)، الاقتصاد الدولي "النظرية والتطبيقات"، بغداد.
6. امين صيد ، (2013)، سياسة الصرف كاداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات ، الطبعة الاولى ، لبنان، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر.
7. يخيت ،حيدر نعمة ،(2005م)، اثر عرض النقد (M1) على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي خلال المدة 1980-1995، العراق، كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الكوفة.
8. بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، (2003م) ، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23.
9. تركي القريشي ،محمد صالح و الشمري ،ناظم محمد نوري ،(1993)، مبادئ علم الاقتصاد،الموصل، دار الكتب.
10. حجيرة بدر الدين وآخرون، (2008)، التجربة الجزائرية في مجال الصرف، المملكة العربية السعودية، كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة الملك عبد العزيز.
11. داود ،حسام علي وآخرون ،(2002)، اقتصاديات التجارة الخارجية ، الطبعة الاولى ، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع.
12. صلاح الدين حامد،(يوليو2011م)، أسعار صرف العملات، إضاءات مالية ومصرفية - نشرة توعية، الكويت، معهد الدراسات المصرفية، العدد الثاني عشر (12).
13. عبدالحق بوعتروس ،(2000)، أثر تغير سعر الصرف على الاسعار المحلية،الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة قسطنطينية، العدد3.
14. علي ،عبد المنعم السيد ،(1984)، مبادئ الأقتصاد الكلي، بغداد.
15. علي ،عبد المنعم السيد ،(1984)، اقتصادات النقود و المصارف ، الطبعة الثانية، بغداد، مطبعة الديواني.
16. غيدان، جليل كامل. حمه، استبرق اسماعيل، (2015)، اثر السياسة النقدية على استقرار سعر الصرف الجني في العراق للمدة(1990-2012)،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد17.

The Impact of Exchange Rate Changes on The Iraqi Balance of Payments for The Period (2004-2019) A Standard Analytical Study

Abstract:

The exchange rate is a link in linking international economic relations, and represents one of the main pillars in directing all foreign transactions of countries, as it reflects the economic situation of any country externally and internally, and that the exchange rate is of great importance to most global economies as it directly affects the macroeconomic variables In

النتائج

- 1- وجود استقرار نسبي في أسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي خلال مدة الدراسة.
- 2- اظهر تحليل ميزان المدفوعات العراقية أن الاقتصاد العراقي يعتمد على الصادرات النفطية فقط لأن اقتصاده ربعي حيث وصلت نسبة الصادرات الى 99% في اغلب السنوات وحدث أي انخاض في اسعار النفط يؤثر على وارداته المالية .
- 3- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة لأن معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية وأقل من 1% وهذا يعني أن العلاقة بينهما عكسية قوية ومعنوية.
- 4- وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة.
- 5- المتغير المستقل سعر الصرف تفسر في المتغير التابع الصادرات نسبة (93%) ، في حين أن (7%) تدخل ضمن حد الخطأ، في حين المتغير المستقل سعر الصرف تفسر في المتغير التابع الاستيرادات نسبة (98%) ، حيث أن (2%) تدخل ضمن حد الخطأ.
- 6- اظهرت النتائج القياسية هناك ارتباط قوي للأجلين قصيرة الأمد وطويلة الأمد بين سعر الصرف وكل من الاستيرادات الصادرات في العراق.

المقترحات

- 1- يجب على السياسة النقدية وضع سياسة واضحة تعمل من أجل الحفاظ على ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية من خلال مزاد بيع العملات لأن سعر الصرف يعتبر القوة الاقتصادية للبلد.
- 2- عدم الاعتماد فقط على الواردات النفطية يجب العمل على تنوع مصادر الواردات الغير النفطية من خلال توسيع الواردات الاقتصادية عن طريق خلق حالة من التوازن بين جانبي ميزان المدفوعات .
- 3- القيام بتطبيق نظام صرف جديد يتلاءم مع الاقتصاد العراقي وظروف الاقتصادي للبلد وما يتوفر لديه من امكانيات وموارد .
- 4- العمل على وضع سياسة تعمل على تحسين كفاءة أداء الجهاز الانتاجي لمواكبة الطلب الكلي من صادرات السلع وتنويعها عن طريق هيكل التبادل التجاري وكذلك تقليل استنزاف النقد الأجنبي من خلال ايجاد حلول وبدائل للاستيرادات المحلية.

المصادر

1. البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرات السنوية (2004 – 2018) www.cbi.iq.
2. الخليل ،موفق علي وآخرون، مبادئ الاقتصاد، هيئة المعاهد الفنية.
3. السريبيتي ،السيد محمد احمد ، (2009)، التجارة الخارجية، مصر،الدار الجامعية.

addition, its impact on the volume of foreign trade and the status of the country's trade balance, so the research dealt with measuring the impact of the exchange rate on the balance of payments in Iraq for the period (2004-2019),The problem of the research was to measure the effectiveness of the impact of the Iraqi dinar exchange rate on the balance of payments during the research period, and the effectiveness of the policy of the Central Bank of Iraq to limit the rise in exchange rates to achieve monetary stability, and the exchange rate variable is considered as one of the most important tools of effective monetary policy to protect the Iraqi economy Among the external shocks that it may be exposed to, is that Iraq is one of the countries that depend heavily on oil exports. This research aims to identify the impact of the Iraqi dinar exchange rate against the US dollar on the Iraqi balance of payments during the period (2019-2004) .

Keywords: exchange rate, balance of payments, the impact of the exchange rate on the balance of payments .